لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية
Committee for Resolution of Securities Disputes

قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
44/45	4395/ل/د2/2023م لعام 1444هـ	1444/9/20هـ، الموافق 2023/4/11م
نوع الدعوى	**التصنيف**	**سبب النهائية**
مدنية	استغلال محفظة	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنَّ المدعي تقدَّم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في تاريخ 1444/02/11هـ بصحيفة دعوى ضد الشركة المدعى عليها ، جاء فيها ما نصه: "أنه بتاريخ 2022/5/30م تم إيقاف المحفظة رقم (- -) بسبب وضع عمليات مكشوفه بتاريخ 2022/5/17م مما هو مخالف للمادة (49) والمادة (50) من نظام هيئة سوق المال بمبلغ (281,077) ريال وتم دمجها في المحفظة الموضح رقمها أعلاه والتي تحتوي على عقد مرابحة تم عقده بتاريخ 2022/3/17 مع الشركة المدعى عليها بمبلغ (137,000) ريال مقابل ضمان (137,000) ريال بإجمالي (274,000) ريال وحد الصيانة لتسييل المحفظة الحد الأول (205,434) ريال وحد الصيانة الكلي (184,890) ريال مما أدى هذا الدمج الغير مبررة من المدعى عليه إلى التضليل في تداولي اليومي وإيهامي بأرقام غير صحيحة علما أن المحفظة كانت قبل وضع العمليات المكشوفة بها مبلغ (210,330) ريال ولم تصل إلى حد الصيانة الأول (مرفق الصورة رقم (9)) تثبت أنه بتاريخ 2022/5/11 شراء سهم شركة (أ) بمبلغ (210,330) ريال وبعد وضع المبالغ المكشوفة اصبحت قيمة المحفظة (491,407) ريال حيث تم تسييل المحفظة بناء على جميع الخسائر المحققة في المحفظة من اجمالي المبالغ ولان خسارة (10٪) من مبلغ (491,407) ريال تساوي (49,140) ريال بناء عليه تم تسييل المحفظة وايقافها وبعد مراجعة الخسائر في موقع الشركة المدعى عليها ظهر إجمالي الخسائر المحققة (45,730) ريال ناقص إجمالي قيمة العقد (274,000) ريال الناتج (228,270) ريال المستندات: 1 أشعار الرسائل على الموبايل من الشركة المدعى عليها 2 صور كشف حساب المحفظة من الموقع الرسمي للشركة المدعى عليها (3) صور من تطبيق الموبايل للشركة المدعى عليها الطلبات: فتح المحفظة وارجاع المبلغ (228,270) ريال مع العقد بعدد الايام المتبقية قبل وضع العمليات المكشوف بداية العقد 2022/3/17 إيقاف المحفظة 2022/5/30 عدد الايام المستفاد منها (73) يوم مدة العقد (365) يوم المتبقي ((29)2) يوم تعويض مالي بقيمة

(50) ألف ريال مما لحقني من ضرر مادي ومعنوي ومن إيقاف لأموالي الحرة بعد التصفية واضاعت الفرص في السوق".

وفي تاريخ 1444/02/16هـ تم تزويد الشركة المدعى عليها بصحيفة الدعوى، مع طلب جوابها.

وفي تاريخ 1444/02/30هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيلها، جاء فيها ما نصه: "بالإشارة إلى الدعوى أعلاه والمستلم تبليغها من قبل الشركة المدعى عليها ('الشركة') عبر البريد الالكتروني بتاريخ: 2022/09/12م والتكليف بالرد عليها خلال المهلة المحددة؛ تود الشركة إفادة سعادتكم بالتالي: الوقائع: • تم ابرام اتفاقية تمويل بالهامش على سبيل المرابحة بين الشركة والمدعي بتاريخ 2022/03/17م ('الاتفاقية')، وقد تضمنت الاتفاقية أن تقوم الشركة بتقديم تسهيلات للمدعي بمبلغ وقدره (136,956.23) ريال سعودي، على أن يقدم المدعي ضمان وقدره (136,956.23) ريال سعودي. (مرافق 'اتفاقية التمويل بالهامش' و 'نموذج التسهيلات') • نتيجة لإبرام الاتفاقية، تم إنشاء محفظة التسهيلات المرتبطة بالحساب الاستثماري ('المحفظة') وبلغت قيمتها عند الانشاء مبلغ وقدره (273,912.46) ريال سعودي. • حددت الاتفاقية الحد الأدنى من قيمة المحفظة للوصول لمستوى التسييل الجزئي بـ (205,434.35) ريال سعودي، كما حددت الاتفاقية الحد الأدنى من قيمة المحفظة للوصول لمستوى التصفية الكاملة بـ (184,890.91) ريال سعودي. (نموذج التسهيلات) • بتاريخ 2022/05/26م وصلت قيمة المحفظة إلى أدنى من مستوى التصفية الكاملة، وعليه تم ارسال الرسالة التالية للمدعي (عميلنا العزيز: نود إحاطتكم بأن إجمالي قيمة محفظة التسهيلات قد وصل الى أدنى من حد الصيانة المطلوب (184,890.91) ريال سعودي ونأمل منكم تغطية مركزكم المالي بحد أقصى في تاريخ (29)/05/2022 لتجنب التسييل الكلي). (رسالة SMS) • نتيجة لعدم تغطية المدعي لمركزه المالية خلال المدة المحددة، قامت الشركة بتسييل المحفظة بتاريخ 2022/05/30م. الدفوع: 1. نصت الفقرة (6 -3 (أ) 'حدود الضمان') من الاتفاقية على 'إذا لم يقم العميل بإيداع ضمان إضافي في حساب التداول بالهامش كاستجابة لطلب الحفاظ على الضمان أو بخلاف ذلك حسبما تقتضيه هذه الاتفاقية، وانخفضت قيمة المحفظة المشتركة الى ما دون المستويات التالية: (2) (67.5٪) من قيمة محفظة الهامش الأولية، يجوز للشركة المدعى عليها حينئذ، بمحض إرادتها المنفردة، بيع كافة أو جزء من الأوراق المالية في حساب التداول بالهامش بعد يوم عمل واحد من انخفاض قيمة المحفظة المشتركة إلى ما دون المستويات المحددة (يشار الى ذلك فيما يلي بـ "التصفية الكاملة"). يجوز للشركة المدعى عليها، بمحض إرادتها المنفردة، تبليغ العميل بالمسائل المبينة في هذا البند 6 -3 (أ) (2) وفقا للبند (29) (الإشعارات والاتصالات)'. كما نصت الفقرة (6 -4 'التصفية الكاملة') من الاتفاقية على 'إذا انخفضت قيمة المحفظة المشتركة، بعد انخفاض الضمان المبين في البند 6 -3 (أ) (1) (حدود الضمان)، مرة أخرى إلى ما دون المستوى المبين في البند 6 -3 (أ) (2) (حدود الضمان)، يجوز للشركة المدعى عليها بعد يوم عمل واحد من ذلك الانخفاض اختيار القيام بالتصفية الكاملة وفقاً للبند 6 -3 (أ) (2) (حدود الضمان)'، وحيث وصلت قيمة المحفظة إلى أدنى من مستوى التصفية

الكاملة بتاريخ 2022/05/26م، وحيث طلبت الشركة من المدعي تغطية مركزه المالي ولم يقم المدعي بتغطيته، وحيث حددت الاتفاقية آلية تسييل المحفظة في حال تجاوزها لمستوى التصفية الكاملة، وحيث نصت القاعدة النظامية على أن العقد شريعة المتعاقدين؛ وعليه فإن الشركة المدعى عليها بتسييلها للمحفظة مارست حقها المنصوص عليه في الاتفاقية وبما لا يخالف الأنظمة واللوائح السارية. 2. فيما يتعلق بما ذكره المدعي من كون الشركة المدعى عليها أوقفت المحفظة بسبب وضع عمليات مكشوفة بتاريخ 2022/05/17م وكذلك ما ذكره من كون الشركة المدعى عليها قامت بعملية دمج العمليات المكشوفة التي يدعيها، فترد الشركة المدعى عليها بإنه وإن سلمنا جدلاً بصحة ما يدعيه – وهو مالا نسلم به – فإنه غير منتج في القضية حيث إن عملية تسييل المحفظة كانت نتيجة لتجاوز قيمتها لمستوى التصفية الكاملة بتاريخ 2022/05/26م وليس نتيجة لما ذكره المدعي من وجود عمليات مكشوفة بتاريخ 2022/05/17م. الطلبات: بناءً على ما تقدم، تطلب الشركة المدعى عليها رد دعوى المدعي في مواجهة الشركة المدعى عليها للأسباب الموضحة أعلاه، مع حفظ حق الشركة المدعى عليها في التعويض لاختصامها من غير وجه حق، وحفظ حق الشركة المدعى عليها في تقديم المزيد من الردود والايضاحات على دعوى المدعي أمام الدائرة الموقرة".

وفي تاريخ 1444/03/01هـ تم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة مع طلب جوابه، فوردت الدائرة مذكرة جوابية منه في تاريخ 1444/03/07هـ، جاء فيها ما نصه: "لقد استلمت عبر البريد الإلكتروني أشعار تزويد رد على رد الشركة المدعى عليها بتاريخ 1444/3/1 هجري وأود أفادتكم بالتالي: من منطلق قول الله تعالى { يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود } وقول : رسول الله صلى الله عليه وسلم (المسلمون على شروطهم ألا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً) الوقائع: 1 - أطلب من الشركة المدعى عليها إيضاح بإجمالي المبلغ الموجود في المحفظة يوم الأثنين 2022/5/30م وهو يوم تسييل المحفظة وإيقافها - ذكرت الشركة أن من حقها تسييل المحفظة إذا وصلت للحد الأدنى (184,890) ريال وهذا هو ما اتفقنا عليه لكن في تاريخ 2022/5/30م كان أجمالي المحفظة المذكورة (414,743)ريال وذلك بوجود (5) أسهم في المحفظة المذكورة أعلاه ❖ سهم شركة (ب) عدد الأسهم (1,000) سهم سعر السهم (105.80) ريال تم تسييل جزء منه من قبل الشركة المدعى عليها في تاريخ 2022/5/30م الساعة 10:07ص ❖ وسهم شركة (ج) عدد الأسهم (1,500) سهم سعر السهم (41.70) ريال تم تسييل كامل الكمية من قبل الشركة 2022/5/30م الساعة 10:07ص ❖ وسهم شركة (د) عدد (5,128) سهم بسعر (21) ريال تم بيعة من قبلي بعد تسييل المحفظة بتاريخ 2022/5/30م الساعة 10:27 ص ❖ وسهم شركة (هـ) عدد الأسهم (465) سهم بسعر (78) ريال تم بيعة من قبلي بعد تسييل المحفظة بتاريخ 2022/5/30م الساعة 12:05 ص ❖ وسهم شركة (و) بعدد (1,707) سهم بسعر (60) ريال تم بيعة من قبلي بعد تسييل المحفظة بتاريخ 2022/5/30م الساعة 12:07ص ❖ وفي تاريخ 2022/5/30م الساعة 10:07 ص تم البيع من قبل الشركة المدعى عليها لأجل التسييل (1,500) سهم شركة (ج) بسعر 41.70 ريال بقيمة (62,550) ريال و(790) سهم شركة (ب) بسعر (105.80) ريال جزء من الكمية بقيمة (83,582) ريال المجموع (146,132) ريال والتي هي قيمة

قرض المرابحة مع الفائدة (مرفق الصورة رقم 2) ❖ في نظام هيئة سوق المال الفقرة (ز) من المادة (45) ونصها يجب أن يكون هامش التغطية إما نقدا أو على شكل مراكز استثمارية في أوراق مالية مدفوعة القيمة بالكامل أو بضمان آخر مقبول وكانت المحفظة المذكورة لم تصل إلى حد الصيانة المطلوب بسبب المبلغ الموجود والذي كان (414,743) ريال وهو أعلى من حد الصيانة 2 - أطلب من الشركة المدعى عليها إيضاح بشأن إيداع مبلغ قدره (281,077) ريال بتاريخ 2022/5/12م لقيمة بيع سهم شركة (هـ) بعدد (3,407) وبسعر (82.50) ريال ودمجة مع المبالغ الموجودة في المحفظة المذكورة والتي كانت تحتوي على مبلغ ضمان قدره (137,000) ريال ومبلغ قرض مرابحة قدره (137,000) ريال وهو المبلغ الذي ضُلل علي به مما يخالف المادة (50) من نظام هيئة سوق المال ❖ تنويه: سهم شركة (هـ) قمت بشرائه بسعر (74.90) ريال بكمية (3,407) سهم بتاريخ 2022/3/31م وقمت ببيعه بتاريخ 2022/04/05م بسعر (78.30) ريال بكمية (3,407) سهم ❖ بعد شراء سهم شركة (هـ) بتاريخ 2022/3/31م تم أرسال رساله من الشركة المدعى عليها بتاريخ 2022/04/03م تفيد بتغطية المركز المالي وفي 2022/04/04 تم أرسال رسالة اعتذار بسبب خلل تقني (مرفق الصورة رقم 4) ❖ وفي تاريخ 2022/05/12 تم بيعه مره أخرى بنفس الكميه (3,407) وبسعر (82.50) ريال وبمبلغ (281,077) ريال 3 - أطلب من الشركة المدعى عليها إيضاح بإجمالي الخسائر المحققة للمحفظة حيث أن الموقع الرسمي يوضح بأن أجمالي الخسائر المحققة للمحفظة من بداية عقد قرض المرابحة حتى تاريخ إيقافها (45,730) ريال (مرفق الصورة رقم 6) ❖ اذا خصمنا الخسارة المحققة من قيمة قرض المرابحة مع الضمان والذي قدره (273,912) ريال يصبح الناتج (228,182) ريال وهي أعلى من حد الصيانة المتفق علية في الحد الأدنى الأول (205,434) ريال 4 - أما بخصوص الرسالة المرسلة والتي تفيد بتغطية المركز المالي بتاريخ 2022/5/26م لم تكن ذات اهتمام لأن المحفظة مغطاه ولم احتاج ألى التغطية حيث أن المبلغ الموجود في المحفظة (414,743) ريال وحد الصيانة (205,434) ريال كما أن لهم سابقة اعتذار بسبب خلل تقني بتاريخ 2022/04/04م 5 - بعد تسييل المحفظة إجمالي ما تم تسييله (414,743) ريال بتاريخ 2022/05/30م ولو فرضنا جدلاً أن حد الصيانة المطلوب (184,890) ريال ناقصاً (146,132) ريال قيمة قرض المرابحة مع الفائدة (6.5٪) للشركة من القرض تبقى لي مبلغ (38,758) ريال لم أستطيع التداول به ولا سحبه بسبب إيقاف المحفظة مما سبب لي ضيق مالي وأضاعت الفرص في السوق وعند التواصل مع الشركة أخبرني الموظف بأني لا أستطيع فتح المحفظة ألا بعد التوقيع على أوراق وهذا ما قمت برفضه وانتظار ما ترونه مناسب".

وفي تاريخ 1444/03/10هـ تم تزويد المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب جوابها.

وفي تاريخ 1444/03/24هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "بالإشارة إلى الدعوى أعلاه والتكليف بالرد عليها خلال المهلة المحددة؛ فبالإضافة إلى ما ذكرته الشركة المدعى عليها ('الشركة') في مذكرتها الجوابية المؤرخة في 1444/02/30هـ الموافق 2022/09/26م؛ تود الشركة المدعى عليها إفادة سعادتكم بالتالي: أقر المدعي في مذكرته الجوابية بأنه يجوز للشركة تسييل محفظة المدعي ('المحفظة') في حال تجاوزها لمستوى

التصفية الكاملة والمحدد بمبلغ وقدره (184,890.91) ريال سعودي، ويزعم بأن المحفظة لم تتجاوز مستوى التصفية الكاملة حيث إن قيمة المحفظة الاجمالية - بحسب زعمه – تبلغ (414,743) ريال؛ وترد الشركة على هذه المزاعم بأن ما ذكره المدعي غير صحيح حيث إن ما حاول المدعي اخفاءه وهو أن هناك مبلغ مكشوف على المحفظة يقدر بـ (281,077.50) ريال سعودي، وتوضيح ذلك كالتالي: 1. بتاريخ 2022/04/18م تم بالخطأ إضافة عدد (3,407) سهم من أسهم شركة (هـ) في المحفظة ('الأسهم'). 2. المدعي يعلم علم اليقين – بحسب ما نص عليه في شكواه المقدمة للهيئة، وبحسب اقراره المسجل في مكالمته الهاتفية مع الشركة - بأن هذه الأسهم أضيفت بالخطأ. (مرافق 'صورة من الشكوى') 3. على الرغم من عدم جواز تصرف المدعي في الأسهم إلا أنه قام بتاريخ 2022/04/30م باستغلال هذا الخطأ وادخال أمر بيع للأسهم. (مرافق 'أمر البيع المدخل من قبل المدعي') 4. بتاريخ 2022/05/12م تم تنفيذ أمر البيع بمبلغ إجمالي وقدره (281,077.50) ريال سعودي. (مرافق 'أمر البيع المدخل من قبل المدعي') 5. استغل المدعي القوة الشرائية الناتجة عن عملية بيع الأسهم – وقام بالتداول بيعاً وشراء. 6. تم إلغاء عملية بيع الأسهم التي قام بها المدعي، وقد أدى هذا إلى كشف المحفظة بمبلغ البيع والبالغ قدره (281,077.50) ريال سعودي. 7. استمر المدعي في عملية التداول ولم يراعي وجود مبلغ مكشوف يؤثر على إجمالي قيمة المحفظة. 8. بتاريخ 2022/05/26م تجاوزت قيمة المحفظة مستوى التصفية الكاملة نتيجة نزول قيمة المحفظة، وتم اشعار المدعي بذلك من خلال رسالة نصية (SMS) تفيد بوصول إجمالي المحفظة حد الصيانة المطلوب، وجوب تغطية المركز المالي لتجنب التسييل. 9. لم يقوم المدعي بتغطية المركز المالي؛ وعليه قامت الشركة المدعى عليها بتاريخ 2022/05/30م بتسييل المحفظة. الدفوع: 1. إن قيام الشركة المدعى عليها بتسييل المحفظة جاء متوافقاً مع نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وبموجب اتفاقية التمويل بالهامش المبرمة بين الشركة المدعى عليها والمدعى. 2. نصت الفقرة (أ) من المادة 8 -1 من اتفاقية التمويل بالهامش والمبرمة بين الشركة المدعى عليها والمدعي على '... بالإضافة الى ذلك، يجوز للمدعى عليه المقاصة على أي التزام مستحق على العميل بموجب مستندات التمويل (بما يشمل سعر التمويل الآجل بأكمله أو أي جزء منه) مقابل أي التزام مستحق للشركة المدعى عليها على العميل'، وحيث إن المدعي مطالب بمبلغ وقدره (281,077.50) ريال سعودي، وهو المبلغ الناتج عن عملية بيعه للأسهم المودعة بالخطأ، وحيث إن هذا المبلغ هو التزام مستحق للشركة على المدعي، وحيث إن اجمالي قيمة المحفظة يمثل اجمالي قيمة اسهم المحفظة مضاف له أي مبلغ نقدي للعميل ومخصوم منه أي استحقاق مالي للشركة المدعى عليها؛ وعليه فإن ما يزعم المدعي أنه اجمالي محفظته غير صحيح حيث إنه لم يراعي في احتسابه للمبلغ المطالب به والمستحق للشركة المدعى عليها. 3. الشركة المدعى عليها اشعرت المدعي بضرورة تغطية مركزه المالي بحسب رسالة الـ (SMS) المرسلة للمدعي بتاريخ 2022/05/26م إلا أن المدعي لم يتجاوب مع الرسالة بحجة أنها لم تكن ذات أهمية لأن المحفظة بحسب زعمه مغطاة، وحيث إن القاعدة الفقهية قد نصت على 'العبرة في المعاملات بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف'؛ وعليه فإن حقيقة الأمر أن إجمالي قيمة المحفظة التي يزعمه المدعي غير صحيح، وكان من الواجب على المدعي أن يلتزم بنص الرسالة، حيث إن الأصل في

الاشعارات المرسلة أنها صحيحة ويعتد بها إلا أن يظهر وبشكل جلي عكس ذلك. 4. إن أي ضرر قد يزعم المدعي أنه وقع عليه فإنه نتيجة لقيام المدعي ابتداءً ببيع الأسهم المودعة في المحفظة بالخطأ على الرغم من علمه بعدم امتلاكه لها كما نص صراحة على ذلك في الشكوى "فأنا رجل خسران ومستويه معي قمت بالتداول بالمبلغ لمدة شهر مع نزول السوق خسرت تقريبا (40) ألف". الطلبات: بناءً على ما تقدم، تطلب الشركة المدعى عليها رد دعوى المدعي في مواجهة الشركة المدعى عليها للأسباب الموضحة أعلاه، مع حفظ حق الشركة المدعى عليها في التعويض لاختصامها من غير وجه حق، وحفظ حق الشركة المدعى عليها في تقديم المزيد من الردود والايضاحات على دعوى المدعي أمام الدائرة الموقرة".

وفي تاريخ 1444/03/27هـ تم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة مع طلب جوابه، فوردت الدائرة مذكرة جوابية منه في تاريخ 1444/04/02هـ، جاء فيها ما نصه: "لقد استلمت عبر البريد الالكتروني أشعار تزويد رد على المذكرة الجوابية المقدمة من الشركة المدعى عليها بتاريخ 1444/03/27هـ وأود أفادتكم بالتالي: أقرت الشركة المدعى عليها بأن المبلغ المُودع عن طريق الخطاء (281,077.50) بتاريخ (2022/05/12م) وهذا ما كنا ننتظره وتم تنفيذ البيع ودمجة مع المحفظة التي تحتوي على قرض مرابحة مما يخالف المادة (50) من نظام هيئة سوق المال توضيح ذلك كالتالي: 1 - ذكرت الشركة المدعى عليها بأنها علمت بالمبلغ المُودع عن طريق الخطاء بتاريخ (2022/05/12م) وهذا تراخي وإهمال من الشركة المدعى عليها إذ أنها لم تسحب المبلغ المُودع في حينه كما أنها قامت بإيداع المبلغ في المحفظة التي تحتوي على عقد قرض مرابحة من تاريخ الإيداع إلى تاريخ التسييل (2022/05/30م) كما أنها لم تقوم بأشعاري بأي وسيلة متاحة عن المبلغ المُودع عن طريق الخطاء مما ضلل عليه به ولم أعلم كم لي وكم علي لأن المحفظة صارت بإجمالي واحد ورقم واحد وفي محفظة واحدة فأنا لا أملك الأدوات التي تملكها الشركة المدعى عليها في فرز الأرقام (مرفق صورة من تطبيق الموبايل) 2 - الفقرة (ج / 3) من المادة الخامسة والأربعين من لائحة الأشخاص المرخص لهم ونصها ج) يجب على الشخص المرخص له عند قيامة بتنفيذ صفقة بهامش مع عميل أو لحسابه إجراء الاتي : مراقبة هامش التغطية المقدم من العميل بشكل يومي والتأكد من أن هامش التغطية يبقى مساويا للحد الأدنى للنسبة المئوية (25٪) من القيمة الحالية لكل مركز استثماري في الورقة المالية ذات العلاقة هنا الشركة المدعى عليها لم تقم بإلغاء العمليات المكشوفة عند علمهم بتاريخ الأمر وتاريخ التنفيذ بل جعلت المبلغ المُودع عن طريق الخطاء من تاريخ (2022/05/12)م إلى تاريخ تسييل المحفظة (2022/05/30)م في المحفظة ناهيك عن علمهم بتاريخ الأمر بتاريخ (2022/04/30)م وتاريخ الايداع (2022/04/18)م وهذا مخالف لنظام هيئة سوق المال كما أن صفقة الهامش لا يجوز دمجها مع مبالغ أخرى مما يضلل على المتداول في عملية البيع والشراء 3 - أدعت الشركة المدعى عليها بأني على دراية بالمبلغ المُودع عن طريق الخطاء وهذا غير صحيح لم أعلم بأنها عمليات مكشوفه ولم أعلم بأن المبلغ المُودع والمدموج مع مبالغ المحفظة لم يكن ملك لي ألا بعد إيقاف المحفظة وتسييلها والتواصل مع الشركة المدعى عليها قبل رفع الشكوى لهيئة سوق المال 4 - تم التواصل مع الشركة المدعى عليها قبل رفع الشكوى لهيئة سوق المال

بشكوى للإدارة الشركة وهي عبر قنوات الاتصال وأفادني الموظف (أ) بأنها عمليات مكشوفة وأن المبلغ الذي في المحفظة سوف يرد كما هو هكذا قال والله على ما أقول شهيد وبعدها بيومين اتصلت علي الموظفة (ب) وقالت ما فيه شي يرجع وهاذي عمليات مكشوفه هكذا قالت، ولم أعلم قبل ذلك بالعمليات المكشوفة ولا بمصطلح (العمليات المكشوفة) ومما اتضح لي من عملية التضليل التي عبرت عنها بجهلي في نظام المرافعات عندما قمت برفع الشكوى المرفقة من قبل الشركة لهيئة سوق المال ولا أظن أن اقتصاص الشركة المدعى عليها لهذه الكلمات حجة لأنها بتاريخ (2022/05/30)م وهو يوم تسييل المحفظة مما عشته من أثر نفسي جرآ ما حصل 5 - ذكرت الشركة المدعى عليها بأن المكالمة مسجلة وعليه أطلب من الشركة المدعى عليها بأن يتم رفع التسجيل لرئيس وأعضاء اللجنة الموقرين للاطلاع عليه وهي مكالمتين، مكالمة مع الموظف (أ) ومكالمة مع الموظفة (ب) 6 - ذكرت الشركة المدعى عليها بأني قمت بإدخال الأوامر وهذا من حقي بما أني مالكاً أصيلاً للمحفظة فيحق لي التصرف في البيع والشراء ويتأكد هذا بأن التعامل بيني وبين المدعى عليها بموجب اتفاقية لم تتضمن تقديم خدمات (إدارة) المحفظة وإيداع مبالغ مكشوفة فيها وعندما علمت الشركة المدعى عليها بالمبلغ المُودع عن طريق الخطاء لماذا لم تجعل المبلغ المُودع عن طريق الخطاء في رقم محفظة جديد وإنما تم إيداعه في نفس المحفظة أم أنها وسيلة تضليل لتسييل المحفظة 7 -ذكرت الشركة المدعى عليها بأن المبلغ (414,743) ريال غير صحيح ولم يكن موجود في المحفظة وأنا أثبت لكم بأن أجمالي المبلغ الموجود بتاريخ (2022/05/30) هو (414,743) ريال وفصلتها في الرد السابق مع إرفاق الصور وأنا علي يقين بأن الشركة تعلم ذلك ولديها في سجل الأوامر ولا أعلم الأسباب عن إخفاء هذا المبلغ وعدم الاعتراف بوجوده طوال هذه الفترة (مرفق 4 من الصور) (وصورة من كشف الحساب للمحفظة مرسل من الشركة على الإيميل) 8 - في الرد السابق طلبت من الشركة إيضاح بإجمالي الخسائر المحققة في المحفظة المذكورة أعلاه من بداية عقد المرابحة ولم أحصل على جواب الدفوع: انا متداول في السوق السعودي وأقوم بالبيع والشراء على حسب الفرص الموجودة في السوق خلال أقل من عامين ❖ في هذه الفترة من التداول تعلمت بأن زيادة رأس المال للشركات المساهمة وتخفيض رأس المال للشركات المساهمة والحقوق الأولوية بعد زيادة رأس المال للشركات المساهمة كلها تودع في المحفظة مما دفعني للتداول بالمبلغ المُودع عن طريق الخطاء باعتباره ملك لي لأن الشركة المدعى عليها لم تتواصل معي بخصوص المبلغ المُودع عن طريق الخطاء فهذا خطائهم وليس ذنبي لأن خطائهم دفعني للتداول بكمية أكبر وجرأة أكثر على الشراء والبيع مما أدى إلى تسييل المحفظة الطلبات: فتح المحفظة وإرجاع مبلغ (228,270)ريال مع العقد بعدد الإيام المتبقية قبل وضع العمليات المكشوفة تاريخ بداية العقد (2022/03/17)م وتاريخ إيقاف المحفظة (2022/05/30)م عدد الأيام المستفاد منها (73) يوم من العقد ومدة العقد سنة (365) يوم المتبقي من الأيام (92) يوم تعويض مالي بقيمة (50,000) ريال مما لحقني من ضرر نفسي وضيق مالي وإضاعة الفرص في السوق".

وفي تاريخ 1444/04/06هـ تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة مع طلب جوابها، والتعقيب عليها في 1444/04/13هـ، وفي تاريخ 1444/04/20هـ.

وفي تاريخ 1444/04/27هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "بالإشارة إلى الدعوى أعلاه والتكليف بالرد عليها خلال المهلة المحددة؛ فبالإضافة إلى ما ذكرته الشركة المدعى عليها ('الشركة') في مذكراتها الجوابية السابقة؛ تود الشركة المدعى عليها إفادة سعادتكم بالتالي: 1. فيما يتعلق بما ذكره المدعي بأن الشركة المدعى عليها علمت بالمبلغ المودع بالخطأ بتاريخ 2022/05/12م ورغم ذلك تراخت وأهملت في سحب المبلغ بموجب إقرارها – بحسب زعمه؛ فترد الشركة المدعى عليها على ذلك بأنه لا يوجد في أي من مذكرات الشركة المدعى عليها الجوابية ما يدعم زعم المدعي وإن ما ذكره المدعي إنما هو زعم يسعى من خلالها إلى التضليل وتغطية ما قام به بتاريخ 2022/05/12م من تنفيذ أمر بيع الأسهم المضافة بالخطأ بحسب ما تم تفصيله في مذكرة الشركة المدعى عليها الجوابية (3) والمؤرخة في 1444/03/23هـ الموافق 2022/10/19م. 2. فيما يتعلق بما ذكره المدعي بأنه على غير دراية بالمبلغ المودع عن طريق الخطأ؛ فترد الشركة المدعى عليها بأن هذا الزعم مدعاة للاستغراب ويثبت وبما لا يدع مجالاً للشك بأن المدعي يسعى جاهداً للتضليل حيث إن المدعي وبحسب ما أقر عنه في شكواه التي تقدم بها للهيئة يعلم علم اليقين بأن الأسهم المضافة بالخطأ ليست ملك له ولا يجوز له التصرف فيها. كما أنه لا يتصور أن تضاف أسهم لمحفظة المدعي تعادل قيمتها ما يقارب ضعف قيمة المحفظة ومن ثم يزعم المدعي بأنه لا يعلم بأنها أودعت بالخطأ. 3. فيما يتعلق بما ذكره المدعي من كونه لا يملك الأدوات التي توضح له المبلغ المودع بالخطأ وأن الشركة المدعى عليها لم تشعره بأي وسيلة؛ فترد الشركة على ذلك من وجهين، الوجه الأول: أن المبلغ الذي يتحدث المدعي بأنه تم إيداعه بالخطأ هو نتيجة لقيامه بتنفيذ أمر بيع للأسهم المضافة بالخطأ بحسب ما تم تفصيله في مذكرة الشركة المدعى عليها الجوابية (3) والمؤرخة في 1444/03/23هـ الموافق 2022/10/19م. الوجهة الثاني: إن المدعي لا يحتاج إلى أن يمتلك أدوات خاصة تبين ما له وما عليه حيث إنه من البديهي أن يعرف المدعي بأن المبلغ الناتج عن قيامه بتنفيذ أمر بيع للأسهم المضافة بالخطأ هو مبلغ لا يملكه ولا يمكن أن يعتبره جزء من إجمالي قيمة المحفظة. 4. سعادة رئيس وأعضاء لجنة الفصل إنه وإن سلمنا جدلاً – وهو ما لا نسلم به – بأن المدعي لا يملك القدرة والأدوات لمعرفة ما إذا كانت قيمة المحفظة قد تجاوزت مستوى التصفية الكاملة، فإن الشركة المدعى عليها قد قامت بإشعار المدعي - بحسب رسالة (SMS) المرسلة للمدعي - بأن قيمة المحفظة قد تجاوزت مستوى التصفية الكاملة ويجب عليه أن يغطي مركزه المالي، وعليه فإنه كان من الواجب على المدعي ان يتفاعل مع الرسالة النصية ويقوم بتغطية مركزه المالي. الطلبات: بناءً على ما تقدم، تطلب الشركة المدعى عليها رد دعوى المدعي في مواجهة الشركة المدعى عليها للأسباب الموضحة أعلاه، مع حفظ حق الشركة المدعى عليها في التعويض لاختصامها من غير وجه حق، وحفظ حق الشركة المدعى عليها في تقديم المزيد من الردود والايضاحات على دعوى المدعي أمام الدائرة الموقرة".

وفي تاريخ 1444/05/28هـ خاطبت الدائرة الشركة المدعى عليها بطلب تزويدها بكشوفات الحسابات العائدة للمدعي، فوردت إجابتها في تاريخ 1444/06/17هـ، وجاء فيها ما نصه: "بالإشارة إلى الدعوى أعلاه، وحيث وردنا كتاب لجنتكم الموقرة المتضمن طلب اللجنة من الشركة

المدعى عليها مزيد إيضاح فيما يتعلق بموضوع الدعوى أعلاه؛ وعليه تود الشركة المدعى عليها إفادة سعادتكم بالتالي: 1. فيما يتعلق بكشف الحساب الاستثماري للمدعي من تاريخ 2022/3/15م حتى تاريخ 2022/6/30م، نأمل من اللجنة الموقرة الاطلاع على الملف المرافق (كشف الحساب الاستثماري).2. فيما يتعلق بطريقة احتساب نسب الانخفاض التي قامت الشركة المدعى عليها بناء عليها بتسييل الأسهم بعد بلوغ حد التصفية، تود الشركة المدعى عليها أن تفيد مقام لجنتكم الموقرة بأنه يتم احتساب نسبت الانخفاض بناء على إجمالي قيمة المحفظة - يتضمن القيمة السوقية للأوراق المالية الموجودة في المحفظة إضافة للمبالغ النقدية المرتبطة بالمحفظة - بنهاية كل يوم عمل. (مرافق 'التقرير اليومي') 3. فيما يتعلق بتحديد وقت البدء في عملية التسييل بتاريخ 2022/05/30م، وعدد الأسهم التي تم تسييلها والشركات محل التسييل، والرصيد المتاح بعد كل عملية، الجدول ادناه يوضح بشكل تفصيلي عملية التسييل، كما تجدون برفقه كل من (ايصال تأكيد الأوامر) و(صور من الاوامر):

وقت البدء في التسييل	رقم الأمر بالنظام Tadawul No	رقم الامر بالنظام	عدد الأسهم التي تم تسييلها	الشركات محل التسييل	مبلغ التسييل	الرصيد المتاح بعد كل عملية
30/05/2022 10:07:44	- -	- -	1500	- -	(62,441.32)	(355,258.75 -) تظهر بالسالب كونها تتضمن قيمه التمويل + المبلغ المكشوف
2022/05/30 10:08:50	- -	- -	790	- -	(83,436.78)	(-) 271,821.97 تظهر بالسالب كونها تتضمن قيمه التمويل + المبلغ المكشوف
					(145,878.10)	

4. فيما يتعلق بمستوى تصنيف المدعي وفقاً للاتفاقية، فتود الشركة التأكيد لمقام لجتكم الموقرة على أن تصنيف المدعي وفقاً للاتفاقية هو عالي التداول. 5. فيما يتعلق بطلب لجنتكم الموقرة كشف منفصل لحساب المدعي الاستثماري يوم 2022/05/30م وقبل البدء في عملية التسييل مباشرة، نأمل من اللجنة الموقرة الاطلاع على الملف المرافق (كشف منفصل للحساب الاستثماري للمدعي يوم 2022/05/30م.).6. فيما يتعلق بتوضيح الإجراءات التفصيلية التي قامت الشركة المدعى عليها بها منذ إضافة أسهم بالخطأ لمحفظة العميل بتاريخ 2022/4/18م بعدد (3,407) سهم من أسهم

شركة (هـ) وجميع الإجراءات اللاحقة حتى إلغاء العملية بحسب إفادتكم وانكشاف المحفظة وتحديد تاريخ ووقت إلغاء العملية، مع تحديد أثر إضافة تلك الأسهم على تقييم محفظة العميل حتى تاريخ الإلغاء، فتود الشركة أن تورد جوابها وفق التفصيل الآتي: I. بعد إضافة أسهم شركة (هـ) بالخطأ ('الأسهم') بتاريخ 2022/05/18م، لم يكن هناك أي أثر فعلي حتى تم تنفيذ أوامر البيع التي ادخلها المدعي حيث تم ببيع الأسهم بتاريخ 2022/05/12م. II. تم معالجة وتصحيح علمية البيع من قبل شركة تداول بتاريخ 2022/05/19م كنتيجة لعدم امتلاك المدعي للأسهم. III. نتيجة لإلغاء العملية تم كشف محفظة المدعي بمبلغ البيع والبالغ قدره (281,077.50) ريال سعودي. IV. بتاريخ 2022/05/26م تجاوزت قيمة المحفظة مستوى التصفية الكاملة نتيجة نزول قيمة المحفظة، وتم اشعار المدعي بذلك من خلال رسالة نصية (SMS) تفيد بوصول اجمالي المحفظة حد الصيانة المطلوب، وجوب تغطية المركز المالي لتجنب التسييل.V. لم يقوم المدعي بتغطية المركز المالي؛ وعليه قامت الشركة المدعى عليها بتاريخ 2022/05/30م بتسييل المحفظة. بناءً على ما تقدم، تطلب الشركة المدعى عليها رد دعوى المدعي في مواجهة الشركة المدعى عليها للأسباب الموضحة أعلاه، مع حفظ حق الشركة المدعى عليها في التعويض لاختصامها من غير وجه حق، وحفظ حق الشركة المدعى عليها في تقديم المزيد من الردود والايضاحات على دعوى المدعي أمام اللجنة الموقرة".

وفي تاريخ 1444/06/19هـ تم تزويد المدعي بنسخة من رد الشركة المدعى عليها مع طلب جوابه، فوردت منه مذكرة جوابية في تاريخ 1444/06/24هـ، جاء فيها ما نصه: " -ذكرت الشركة المدعى عليها بأنها قامة بعملية التسييل بناء على إجمالي قيمة المحفظة علما بأن إجمالي المحفظة في تاريخ التسييل كما ذكرت سابقا وأقرت به الشركة المدعى عليها (414,743) ريال وهذا هو الظاهر أمامي في القنوات الرقمية للشركة المدعى عليها ولا أعلم بما تم بالخفاء بين الشركة المدعى عليها وشركة تداول كما لم يتم إشعاري بأن المبلغ (281,077.50) ريال تم كشفه من قبل شركة تداول وإنه أودع بالخطاء في المحفظة ولم يتم إشعاري بأي وسيلة من الوسائل المتاحة أن المبلغ المتداول في المحفظة غير صحيح إلا بعد عملية التسييل 2 -ذكرت الشركة المدعى عليها بأن شركة تداول قامة مشكورة بمعالجة عملية البيع بتاريخ (2022/05/19 م) علما بأني لا أعلم عن ذلك شيئا ولأن الشركة المدعى عليها على علم بما حصل في هذا التاريخ لماذا لم تقم بمعالجة المحفظة وسحب المبلغ المكشوف من المحفظة حتى يتبين لي تغطية المركز المالي لكي لا أخسر ما خسرت وما تضررت به المحفظة من هذا الأمر إلى تاريخ التسييل (2022/05/30)م 3 - ذكرت الشركة المدعى عليها بأنه لم يكن هناك أثر فعلي على المحفظة وهذا غير صحيح لأن هذا المبلغ غرر بي وضلل علي ودفعني لعمليات البيع والشراء كما لم أقم بتغطية المركز المالي للمحفظة عندما تم أشعاري بذلك مما أدى إلى تسييل المحفظة لأن المبالغ الموجودة بالمحفظة أعلى بكثير من الحد الأدنى لتسييل المحفظة مما جعلني أفتح صفقات جديدة والتداول بجراه أكبر حتى في البيع بخسارة فيما سبب البيع بخسارة في انخفاض قيمة المحفظة وتسبب بعد ذلك في عملية التسييل ولو لم يكن هذا المبلغ موجود لم أفعلها قطعاً كما سأقوم بتغطية المركز المالي لأني حتما لن أرضى

بالخسارة 4 -في جدول اتفاق عقد قرض المرابحة إن عملية التسييل تتم على مرحلتين الأولى عند مبلغ التحذير وهي المرحلة الثانية كما هو موضح فالجدول المرفق وهو (205,434.35) ريال بتسييل جزئي قدرة (57,521.62)ريال ويتم حجز هذا المبلغ إذا لم أقم بتغطية المركز المالي بعد التحذير الثاني وهذا لم يحصل علما لو حصل من الشركة تنبيه أو حجز جزئي قبل التسييل الكلي لتداركه الأمر وقمت بتغطية المركز المالي (مرفق الصورة جدول القرض) 5 - أقرت الشركة المدعى عليها أنه نتيجة إلغاء العملية بالمبلغ المكشوف (281,077.50) ريال والذي تم كشفه من قبل شركة تداول بتاريخ (2022/05/19) م لم تذكر الشركة المدعى عليها تاريخ سحب المبلغ من المحفظة ولم توضح أسباب وجود المبلغ في المحفظة إلى تاريخ التسييل (2022/05/30)م علما إنه مودع بتاريخ (2022/05/12)م بأيام عددها (18) يوم فيما تم خلال هذه الأيام بأكثر من (100) صفقة ما بين البيع والشراء والموضحة في كشف الحساب المرفق بإجمالي أصول المحفظة من تاريخ نزول المبلغ المودع عن طريق الخطاء إلى تاريخ التسييل (مرفق كشف الحساب) الطلبات: فتح المحفظة وإرجاع العقد بقيمة (228,270) ريال وبعدد الإيام المتبقية قبل وضع العمليات المكشوفة بداية العقد (17/03/2022) م إيقاف المحفظة (30/05/2022)م عدد الأيام المستفاد منها (73) يوم مدة العقد سنة (365) يوم المتبقي من الأيام ((29)2) يوم تعويض مالي بقيمة (50,000) مما لحقني من ضرر نفسي وضيق مالي وإضاعة الفرص في السوق".

وفي تاريخ 1444/06/25هـ تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة مع طلب جوابها، فورد الدائرة مذكرة جوابية من وكيلها في تاريخ 1444/07/02هـ، جاء فيها ما نصه: "بالإشارة إلى الدعوى أعلاه، وحيث وردنا بريدكم الالكتروني المتضمن طلب الرد على المذكرة الجوابية المقدمة من المدعي بتاريخ 2023/01/18م خلال المهلة المحددة؛ تود الشركة المدعى عليها إفادة سعادتكم بالتالي: إنه بالاطلاع على مذكرة المدعي الجوابية المشار إليها أعلاه يتضح أنها لم تتضمن أي جديد يستدعي الرد عليها؛ وبناء على ما تقدم، تطلب الشركة المدعى عليها رد دعوى المدعي في مواجهة الشركة المدعى عليها، كما تتمسك الشركة المدعى عليها بكل ما ورد في مذكراتها الجوابية المقدمة للجنة مسبقاً، مع حفظ حق الشركة المدعى عليها في تقديم المزيد من الردود والايضاحات على دعوى المدعي أمام اللجنة الموقرة".

وفي ضوء ما سبق، قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرارٍ فيها.

الأسباب

حيث إنَّ موضوع الدعوى هو نزاع بين مستثمر وإحدى مؤسسات السوق المالية في شأن اتفاقية تمويل بالهامش، فإن هذه الدعوى تُعَدُّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/30) والتاريخ 1424/06/02هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنَّه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابات الطرفين بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، تبيَّن لها أن المدعي يمتلك محفظة استثمارية لدى الشركة المدعى عليها، وفي تاريخ 2022/03/17م أبرم مع الشركة المدعى عليها (اتفاقية تمويل بالهامش على سبيل المرابحة) وفق الضوابط والبنود الواردة فيها، وتضمنت الاتفاقية أن تقدِّم المدعى عليها تسهيلات للمدعي بمبلغ قدره (136,956.23) ريال، مقابل قيام المدعي بتقديم ضمان يساوي مبلغ التسهيلات المقدم من المدعى عليها، وبهامش ربحي قدره (6.50٪)، وحددت الاتفاقية الحد الأدنى من قيمة المحفظة للوصول إلى مستوى التسييل الجزئي بمبلغ قدره (205,434.35) ريال، وحددت الاتفاقية أيضاً الحد الأدنى من قيمة المحفظة للوصول إلى مستوى التصفية الكاملة بمبلغ قدره (184,890.91) ريال، وفي تاريخ 2022/05/26م وصلت قيمة المحفظة إلى أدنى من مستوى التصفية الكاملة، فأرسلت الشركة المدعى عليها رسالة نصية إلى المدعي بإبلاغه بأن إجمالي قيمة محفظة التسهيلات وصل إلى أقل من حد الصيانة المطلوب البالغ قدره (184,890.91) ريال، وعليه يجب على المدعي تغطية المركز المالي بحد أقصى في تاريخ (29/05/2022م لتجنب التسييل الكلي، إلا أن المدعي لم يقم بتغطية المحفظة خلال المدة المحددة، فقامت الشركة المدعى عليها بتسييل المحفظة في تاريخ 2022/05/30م، ويعترض المدعي على قيام الشركة المدعى عليها بإيقاف وتسييل محفظته الاستثمارية مخالفة في هذه الإجراءات المادتين (49) و(50) من نظام السوق المالية، ويطالب بتعويضه بمبلغ قدره (228.270) ريال وعن فترة إيقاف محفظته بمبلغ قدره (50.000) ريال، كذلك ينسب المدعي إلى الشركة المدعى عليها خطأ يتمثل في عملية التسييل؛ إذ قامت بإضافة (3.407) أسهم من أسهم شركة (هـ) بطريق الخطأ ومن ثم قامت بكشف محفظته وسحب مبلغ قدره (281,077.50) ريال يتمثل في ناتج بيع الأسهم المضافة بالخطأ، مما أدى إلى وصول محفظته إلى نسبة التسييل المتفق عليها، ودفعت الشركة المدعى عليها بأن إجراءات تسييل محفظة المدعي جاءت متوافقة مع نظام السوق المالية ولوائحه، وبموجب نص الفقرة (أ) من المادة (8 -1) من اتفاقية التمويل بالهامش المبرمة مع المدعي، وطالبت برد دعوى المدعي، وذلك على النحو الوارد في الوقائع.

وحيث إنه باطلاع الدائرة على الاتفاقية المبرمة بين طرفي الدعوى، تبيَّن لها أن الفقرة (6 -3) تنص على أنه "(أ) إذا لم يقم العميل بإيداع ضمان إضافي في حساب التداول بالهامش كاستجابة لطلب الحفاظ على الضمان أو بخلاف ذلك حسبما تقتضيه هذه الاتفاقية، وانخفضت قيمة المحفظة المشتركة الى ما دون المستويات التالية: (1) 75 ٪ (في حال تصنيف العميل من قبل الشركة المدعى عليها كـ 'عالي التداول')، أو 60 ٪ (في حال تصنيف العميل من قبل الشركة المدعى عليها كـ 'متداول')، أو 50 ٪ (في حال تصنيف العميل من قبل الشركة المدعى عليها كـ 'مستثمر') من قيمة محفظة الهامش الأولية، يحق للشركة المدعى عليها حينئذ، بمحض إرادتها المنفردة وقرارها، بيع أوراق مالية في حساب التداول بالهامش بعد ثلاثة (3) أيام عمل من انخفاض قيمة المحفظة المشتركة الى ما دون المستويات المحددة (يشار الى ذلك فيما يلي بـ 'التصفية الجزئية'). لا يجوز أن تتجاوز القيمة

السوقية وقت بيع الأوراق المالية المبيعة 21 ٪ (في حال تصنيف العميل كـ 'عالي التداول')، أو 16,8 ٪ (في حال تصنيف العميل كـ 'متداول')، أو 14 ٪ (في حال تصنيف العميل كـ 'مستثمر') من قيمة محفظة الهامش الأولية ('قيمة التصفية الجزئية'). في تلك الحالات، ستقوم الشركة المدعى عليها ببيع الأوراق المالية قبل عملية التمويل تلك، سيتم الحجز على تلك الأوراق المالية التي تكون بقيمة تصل الى قيمة التصفية الجزئية وستكون غير متوفرة للتعامل وللتداول من قبل العميل. بالإضافة الى ذلك، سيتم إيداع العوائد من بيع تلك الأوراق المالية في حساب التداول بالهامش وسيتم الحجز عليها وستكون غير متوفرة للاستخدام من قبل العميل. ستبقى الأوراق المالية والنقد في حساب التداول بالهامش التي لم يتم الحجز عليها بموجب هذا البند 6 - 3 (أ) (1) متوفرة لاستخدام العميل، مع مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية. ستبقى كافة عمليات الحجز المبينة في هذا البند 6 - 3 (أ) (1) سارية حتى ذلك الوقت، إن وجد، الذي تتجاوز فيه قيمة المحفظة المشتركة في حساب التداول بالهامش مستوى الاستعادة (حسبما هو معرف في البند 6 - 3 (4) أدناه). يجوز للشركة المدعى عليها، بمحض إرادتها المنفردة، تبليغ العميل بالمسائل المبينة في هذا البند 6 - 3 (أ) (1) وفقا للبند (29) (الإشعارات والاتصالات). (2) 67.5 ٪ (في حال تصنيف العميل من قبل الشركة المدعى عليها كـ 'عالي التداول')، أو 54 ٪ (في حال تصنيف العميل من قبل الشركة المدعى عليها كـ 'متداول')، أو 45 ٪ (في حال تصنيف العميل من قبل الشركة المدعى عليها كـ 'مستثمر') من قيمة محفظة الهامش الأولية، يجوز للشركة المدعى عليها حينئذ، بمحض إرادتها المنفردة، بيع كافة أو جزء من الأوراق المالية في حساب التداول بالهامش بعد يوم عمل واحد من انخفاض قيمة المحفظة المشتركة الى ما دون المستويات المحددة (يشار الى ذلك فيما يلي ب 'التصفية الكاملة'). يجوز للشركة المدعى عليها، بمحض إرادتها المنفردة، تبليغ العميل بالمسائل المبينة في هذا البند 6 – 3 (أ) (2) وفقا للبند (29) (الإشعارات والاتصالات). (3) يجب أن تعادل 'قيمة محفظة الهامش الأولية' في أي وقت القيمة السوقية لكافة الأوراق المالية المقدمة والمحتفظ بها في حساب التداول بالهامش، والتي يتم قياسها كما في تاريخ إيداع تلك الأوراق المالية في حساب التداول بالهامش".

وحيث إن المسؤولية لا تقوم إلا بتوافر أركانها من خطأ، وضرر، وعلاقة سببية تربط فيما بينهما، ومتى تحققت هذه الأركان قامت المسؤولية ورُتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر.

وحيث إن المدعي يطلب التعويض نتيجة لقيام الشركة المدعى عليها بإيقاف وتسييل محفظته الاستثمارية مما ألحق به خسارة إجمالية قدرها (278,270) ريال، وحيث ثبت للدائرة أن الشركة المدعى عليها قامت بالتسييل بناءً على ما تملكه من حق بموجب البنود السالف ذكرها التي تضمنتها الاتفاقية المبرمة مع المدعي.

وحيث لم يقدَّم المدعي ما يثبت تجاوز الشركة المدعى عليها لالتزاماتها النظامية أو إخلالها بالاتفاقية المبرمة معه، فإنه يتعين بذلك رفض دعوى المدعي في مواجهة الشركة المدعى عليها في هذا الشأن.

وأما فيما يتعلق بما ينسبه المدعي من خطأ إلى الشركة المدعى عليها يتمثل في قيامها بكشف محفظته وسحب مبلغ قدره (281,077 .50) ريال يمثل قيمة الأسهم المضافة من الشركة المدعى عليها بالخطأ، مما أدى إلى وصول محفظته إلى مستوى التصفية الكاملة وتسييلها، فإنه باطلاع الدائرة على ملف الدعوى تبيَّن لها أنه في تاريخ 2022/04/18م أضافت الشركة المدعى عليها بالخطأ إلى محفظة المدعي (3,407) أسهم من أسهم شركة (هـ)، وتصرف بها المدعي دون حق؛ إذ أدخل أمر بيع محدد بسعر (82.50) ريال في شركة (هـ) لـ (3,407) أسهم (كامل الكمية المضافة إليه بالخطأ) من تاريخ 2022/04/30م إلى تاريخ 2022/05/18م، وفي تاريخ 2022/05/12م تم تنفيذ الأمر المدخل من المدعي، وحيث ثبت للدائرة أن الشركة المدعى عليها صححت عملية البيع بكشف محفظة المدعي واسترجاع ناتج بيع الأسهم المضافة بالخطأ في تاريخ 2022/05/19م، وحيث لم يقدِّم المدعي ما يثبت تضرره من خطأ الشركة المدعى عليها، فإن الدائرة تنتهي إلى رفض دعواه في هذا الشأن.

وأما باقي طلبات الأطراف ودفوعهم، فإن الدائرة لم تجد أنها منتجة في الدعوى، مما ترى معه الالتفات عنها.

ولما تقدَّمَ مِن أسبابٍ، وبعدَ المداولةِ نظاماً، قَرَرت اللجنةُ الآتي:

رفض طلبات المدعي.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.